

تمّ تخصيص اعتمادات بقيمة 5 ملايين و418 ألف و905 دولارات (0,418,905) في قانون موازنة العام 2017 لصالح وزارة الصناعة، لكن وفقاً لقطع حساب العام، فإن الوزارة لم تنفق إلا 78% من مجمل الاعتمادات المرصودة لها، إذ بلغت قيمة الإنفاق الفعلي لعام 2017 نحو 3 ملايين و780 ألف دولاراً (3,780,067).

استحوذت الرواتب والأجور على أكثر من نصف هذا الإنفاق، تليها التحويلات من موازنة الوزارة إلى جمعيات ومؤسّسات لا تبغى الربح والتي تجاوزت ثلث الإنفاق الفعلي للوزارة. بحيث شكّل الإنفاق على هذين البندين نحو 87% من الإنفاق الفعلي للوزارة.

بصورة أكثر تفصيلية، استحوذت الرواتب والأجور على 52,4% أي ما يساوي مليون و929 ألف و437 دولاراً (1,929,437). علماً بأن رواتب الموظّفين الدائمين استحوذت على 43,7% من مجمل إنفاق هذا البند وبلغت قيمتها 804 آلاف و307 دولارات (804,307)، في حين استحوذت الأعمال الإضافية والمكافآت على 29,3% من مجمل إنفاق هذا البند بقيمة 570 ألف و384 دولاراً. بحيث شكّلت هذه البنود الفرعية نحو 73% من مجمل إنفاق هذا البند.

إلى ذلك، استحوذت التحويلات من موازنة الوزارة إلى جمعيات ومؤسّسات لا تبغى الربح على 34,2% من مجمل الإنفاق وبلغت قيمتها نحو مليون و270 ألف دولار (1,270,360). علماً بأن هذه الأموال أنفقت على جهتين من القطاع الخاص و3 جهات من القطاع الخاص فقط وهي: مؤسّسة مقاييس التي استحوذت على 58% من مجمل إنفاق هذا البند (729,680 دولاراً)، يليها معهد البحوث الصناعية بنسبة 26,3% (أي 331,700 دولاراً). ومن ثمّ جمعية الصناعيين والاتحاد العربي ولبنان باك (من القطاع الخاص) بنسبة 10,8% (أي 199,000 دولاراً) من دون توضيح حصّة كلّ من الجمعيات الثلاث الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، استحوذت الخدمات الاستهلاكية على 7,6% من مجمل الإنفاق الفعلي بقيمة 242,710 دولاراً. علماً بأن إيجارات المكاتب تشكّل 76% من إنفاق هذا البند أي ما يساوي 180 ألف و254 دولاراً (180,254 دولاراً).

تليها المواد الاستهلاكية التي استحوذت على 3,1% من مجمل الإنفاق الفعلي (112,032 دولاراً)، ومن ثمّ التجهيزات التي شكّلت 1,3% من مجمل هذا الإنفاق (48,330 دولاراً)، والمنافع الاجتماعية 0,7% من الإنفاق (20,810 دولاراً)، والصيانة 0,2% منه (777 دولاراً)، وأخيراً استحوذت مجموعة من النفقات المختلفة على 1,6% من مجمل الإنفاق الفعلي بقيمة 60 ألف دولار.

يشار إلى أن قانون الموازنة يرصد ضمن موازنة وزارة الصناعة مبلغ 133 ألف و700 دولاراً (200 مليون ليرة) لمعالجة التلوّث في منطقة حوض نهر الليطاني، وهي غير واردة ضمن بيان الحساب المقدم إلينا، وعلى الأرجح فإنّها لم تنفق فعلياً، وقد تمّ ترحيلها إلى العام 2018 (وهو ما يظهر في قانون موازنة العام 2018).

إلى ذلك، حصّلت وزارة الصناعة إيرادات بقيمة 210 ألف دولار من رسوم التراخيص الصناعية.

ملاحظات تفصيلية	النسبة المئوية	القيمة بالدولار الأميركي	
	3.1%	112.532	المواد الاستهلاكية
إيجارات المكاتب تشكّل 71,3% من مجمل إنفاق هذا البند بقيمة 180,204 دولاراً	6.6%	242.715	الخدمات الاستهلاكية
رواتب الموظّفين الدائمين تشكّل 43,7% من مجمل إنفاق هذا البند بقيمة 804,307 دولاراً والمكافآت والأعمال الإضافية تشكّل 29,3% منها بقيمة 560,384 دولاراً أي أكثر من نصف قيمة رواتب الموظّفين الدائمين و	52.4%	1.929.437	الرواتب والأجور وملحقاتها
مؤسّسة مقاييس = 729,680 دولاراً (9,07%) معهد البحوث الصناعية = 331,670 دولاراً (26,3%) جمعية الصناعيين + الاتحاد العربي + لبنان باك = 199,000 دولاراً (10,8%)	34.2%	1.260.365	التحويلات
	0.7%	25.815	المنافع الاجتماعية
	1.6%	60.070	النفقات المختلفة
	1.3%	48.335	التجهيزات
	0.02%	777	الصيانة
	68% من مجمل اعتمادات الموزانة البالغة 5.418.905 دولاراً	3.680.046	المجموع

